المقـدمــــة

يعد البنـــك المركـــزي من المؤسســـات المهمة في دول العالم باعتباره الأداة الفاعلة التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وخصوصاً السياسة النقدية , ولذا فأن هناك بنك مركزي واحد في كل دولة من دول العالم وتكون هذه البنوك متشابهة في وظائفها أينما كانت, وهناك قواعد وآليات مشتركة تحكم عمل مثل هذه البنوك حيث أن البنك المركزي يتبع الدولة ويمثلها وهو يملك بعض الوسائل التي يسيطر بها ويشرف على البنوك التجارية . إن البنك المركزي لم يوجد في الأصل من أجل تحقيق الأرباح كما هو الحال مع البنوك التجارية ومن الطبيعي ان تهتم البنوك المركزية بأبقاء التضخم دون مستويات معينه , لذا نجد البنوك المركزية بنفسها مضطرة الى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد ،أي ضمن معدلات بطيئة لتغير مستويات الاسعار لان انعدامه يقود الى تسويه عملية صنع القرار من قبل الوحدات الاقتصادية وانعدام الثقة من بالسلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بان استقرار الاسعار يجب ان يكون الهدف طويل الامد للسياسة النقدية والتي تسعى تحقيق الهدف المنشود في خفض التضخم مما دفع الى تبني اسلوب حديث لآدارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشره للحد من التضخم، ونظراً لدور البنوك المركزية المهم والرئيسي في معالجة ظاهرة التضخم جاء هذا البحث ليغطي الأفكار والمفاهيم الرئيسية لدور البنك المركزي في معالجة هذه الظاهرة التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني وعلى التنمية الاقتصادية وقد تم اختيار البنك المركزي العراقي كنموذج وأساس للبحث خصوصاً في الفترة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق أي في الفترة المحصورة من عام 2004 /2010 وذلك للدور الرائد والكبير الذي لعبه البنك المركزي العراقي ضمن هذه الحقبة الزمنية التي حصلت فيها الكثير من التحولات والتقلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي سنحاول دراستها من جوانب متعددة والمحاولة قدر المستطاع بيان دور البنك المركزي فيها وهل استطاع من خلال إجراءاته الفاعلة التي قام بها خلال هذه الفترة من معالجة التضخم أو إيقافه على اقل تقدير أم فشل في ذلك , وأخيرا اسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم انه نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

**أولاً : مشكلــة البحث:**

ان ظاهرة التضخم الاقتصادي التي احذت نسبها بالاتساع وصلت رقما مخيفا يهدد مقومات الاقتصاد العالمي وتعتبر ظاهرة التضخم من أخطر الظواهر الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد في العالم ومن ضمنها العراق ,والذي تأثر كثيراً بهذه الظاهرة بسبب الحروب التي خاضها النظام السابق والتحولات السياسية والاقتصادية في البلد والتي أثرت بشكل مباشر على زيادة نسب التضخم وبالتالي تأثيره على المجتمع العراقي لأن ظاهرة التضخم سبب لكثير من الازمات التي يمر بها البلد فهو يعرقل عملية التخطيط والتنفيذ ويعمل كذلك على تهريب رؤوس الاموال الى الخارج.

**ثانيا : اهميـة البحـــث:**

أن للبنك العراقي المركزي دور هام وكبير في تحريك اقتصاد البلد لما يمتلكه من صلاحيات كبيرة تجعل منه قوة اقتصادية مهمة في العراق ,ولذلك فأن دوره كبير جداً في معالجة الظواهر السلبية التي تصيب الاقتصاد العراقي ومن هذه الظواهرظاهرة التضخم لذا تأتي أهمية هذه الدراسة في معرفة الإجراءات التي يمكن أن يتخذها البنك المركزي العراقي في معالجة التضخم والتي ستسهم في رفع معدلات النمو في العراق والحفاظ على القدرة الشرائية لدخول المواطنين وتوفير وعي اقتصادي لدى المواطنين ليتجاوب مع اجراءات الدوله في ضبط الانفاق وزيادة الايرادرت بأساليبها المعروفه وتحقيق الرفاهية للشعب العراقي.

**ثالثا : اهــداف البحـث :**

يهدف هذا البحث إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسب التضخم وماهي السبل الكفيلة التي نستطيع من خلالها القضاء او تقليل نسب التضخم من خلال الدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي .وتتلخص أهداف البحث بما يلي:

1. لاطلاع على تعريف التضخم ونشأته واسبابة
2. التعرف على الأسباب الحقيقية المؤدية الى زيادة نسبة التضخم في العراق
3. التعرف على الإجراءات العامة التي تقلل من نسب التضخم
4. التعرف على إجراءات البنك المركزي العراقي التي قام بها للحد من هذه الظاهرة.
5. معرفة الاجراءات السياسية والمالية والنقدية التي تحد التضخم
6. التوصل لحقيقة هل للبنك المركزي العراقي الرغبة الحقيقية في العمل للتخلص من هذه الظاهرة.

**رابعا : فرضية البحــــث**

تعتمد الفرضية على الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي العراقي وهي الادوات الكمية (الادوات غير المباشرة) والنوعية (الوسائل المباشره) للحد من ظاهرة التضخم والقضاء عليها إلى أقصى نسبة وتطوير الإجراءات الفعالة التي تساهم في خفض معدلات التضخم الناجم في العراق بصورة كبيرة

**خامساً: هيكلية البحث**

يتضمن المبحث الاول: الاطار النظري والمفاهيمي لسياسة البنك المركزي والتضخم

1. مفهوم البنك المركزي
2. نشأة البنك المركزي
3. خصائص البنك المركزي
4. وظائف البنك المركزي

وكذلك يتضمن التضخم من ناحية:

1. مفهوم التضخم
2. اسباب التضخم
3. آثار التضخم
4. انواع التضخم

ويتضمن المبحث الثاني: دور البنك المركزي في الحد من ظاهرة التضخم

1. دور السياسة النقدية في معالجة التضخم
2. اهمية السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم

وتضمن المبحث الثالث:

الجانب العملي للبحث

(التضخم في العراق)

(البنك المركزي العراقي)

(دور البنك المركزي العراقي في الحد من ظاهرة التضخم)

**المبحث الاول: الإطار النضري والمفاهيمي لسياسة البنك المركزي والتضخم:**

1. **البنك المركزي**

**اولا : مفهوم البنك المركزي**

البنك المركزي هو المصرف الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية ,والأصول النقدية إلى أصول حقيقية وهو المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة . والبنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عـــامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكـام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته, وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي. [[1]](#footnote-1)

لقد اختلفت تسمية وتعاريف البنــوك المركــــزية تبعاً لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك المصارف,فقد أطلق على البنــــوك المركــزية أسمـــاء مختلفة فـــي دول العـــالم,ففي الولايـــات المتحـدة أطلقت تسميـــة (نظام الاحتياط الفيدرالي),وفي الهند أطلق عليه تسمية البنك الاحتياطي في حين في فرنســا أطلق عليه تسمية بنك فرنســــا,وفي بعض الدول جـاء تحت تسمية مؤسسة النقد,وعلى الرغـــم من اختلاف التسميــــات إلا أن الاسم الغـــالب فـــي معظم دول العــــــالم هو "البنك المركزي". حيث قدم بعض الاقتصاديين مفاهيم مختلفة للبنوك المركـــزية ترتبط مع الوظـــائف التي تقوم بها تلك البنوك ومن أهم تلك التعاريف مايلي:

1. عرفت فيرا سميث (Vera Smith) البنــــك المركزي بأنه:هو النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكـــاملة علــى إصــدار النقد,حيث أكدت سميث في تعريفها على إصدار النقد.
2. الاقتصادي سايرز(Sayers) عرف البنك المركزي بأنه العضو او الجزء من الحكومة الذي يأخذ على عـــاتقه إدارة العمليات الماليـــة للحكومـــة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولــــة,وهذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة.
3. عرف الاقتصادي دي كوك (De Kock) البنك المركــــزي بأنه البنك الذي يقنن ويحــدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصـــاد الوطنــي من خلال قيـــامه بوظائف متعددة ,كتقنين العملة والقيــام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة واحتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية. يتضح من خلال التعـــاريف أعلاه أن تعريف "دي كوك" هو التعـــريف الشـــامل لوظائف البنك المركزي بخلاف التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة واحدة من وظائف البنك المركزي.

إن البنك المركزي هو مؤسسة عامة ومن ثم فهو يستهدف تحقيق المصلحة الاقتصادية العــامة ويتضح ذلك من خلال المهام التي تعهد إلى البنوك المركزية القيام بها. فالبنــك المركـــزي يحتكر إصدار النقد القانوني الإلزامي للدولة, ويقوم بوظيفة الرقابة والتحكم في عرض النقود المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية .فالبنك المركزي لدولة ما يمثل السلطة العليا المشرفة على شؤون النقد والائتمان بها وهو يستغل هذه السلطة بما يتماشى مع أهداف الدولــــة الاقتصــادية ويقوم بحماية البنوك من الانهيار في الأوقات غير العادية وذلك بقيامه بدور الملجأ الأخير للإقـــراض[[2]](#footnote-2).

ولايهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح كما تهدف غيره من البنوك,وإنما تعتبر أرباحه نتيجة عارضة للغرض الأساسي الذي يرمي أليه.

يعتبر البنك المركزي أحد المؤسسات الأســـاسية فـــي الدولة, والتي تسعى إلى تحقيــق الأهداف العامة للمجتمع وتمثل السياسة النقدية واحدة من أهم جـــوانب السياسة الاقتصــادية وأحـد أهم مجالات عمل البنك المركزي والتي تساهم بفاعلية في تحقيق هذه الأهداف. والبنك المركـزي ماهو فــي حقيقة الأمر إلا بنــك يتعامل في الائتمان شأنه في ذلك شأن البنــوك الأخرى ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهــدافه ومن حيث طبيعة العمليـــات التي يقوم بها, وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين معه.

**ثانيا : نشأة البنك المركزي**

جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن البنوك التجارية.وعادة ما ينشأ البنك المركــزي كبنك تجاري هام تمنحه الدولة سلطة الإصدار,كما حدث في السويد عام 1668 وبنك انكلترا في عــام 1694 وبنك فرنسا فــي عام 1800 . وقد قـامت هذه البنوك منذ نشأتها بإصدار البنكنوت Bank Not وتتولي الأعمــال المصرفية للــدولة جنبــاً إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية مباشرة وظيفتها الأســـاسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعيته ومعدله[[3]](#footnote-3).

نشأت البنوك المركزية بعد نشأة البنوك التجارية والتي ظهرت قبل القرن السابع عشر وذلك لعدم حاجة الظروف الاقتصادية إليها آنذاك بمفهومها الحالي,ولان البنوك التجارية كان مسموحاً لها بإصـــدار النقــد حيث كــانت تتخبــط فــي عملها المصرفي دون مرشد ولا رقيب,.ومن هنا جاءت الحاجة إلى إنشاء بنوك مركزية للتربع على عرش الجهاز المصرفي واحتكــار عملية إصدار النقد.كما أن حاجة حكومات بعض الدول في الاقتراض من بعض البنوك زادت من رغبتها في التعامل مع بنك واحد أصبح فيما بعد "البنك المركزي" القائم على التحكم في حجم الائتمـــان الذي تقوم به البنوك بمختلف أنواعها وعلى عملية مراقبة النقد وتنفيذ السياسة المالية للدولـة.إدراكاً من الدول بأهمية البنوك المركزية بدأت بالتأسيس, وكان أول بنك مركزي أنشأ هو بنــك "الريكس بنك السويدي" في عــام 1668 تلاه بنك انكلترا 1694 الذي لم يمارس مهـــامه كبنك مركزي إلا في عام 1844 والذي يرتبــط تاريخه بالبداية الحقيقية لتطور قواعــــد وأساليب الصيرفة المركزية.وفي القرن التاسع عشر تم تأسيس البنوك المركزية في العديد من دول العــالم وبالخصوص في أوربــا, حيث تم إنشاء بنك مركزي في جميع دول أوربـا ومنحت له سلطة إصدار النقــود الورقية وبمرور الزمن أصبحت هذه البنــوك تقدم المشورة لحكوماتها ويعتبر أهم حدث ســاعد على إنشاء البنوك المركزية هو ماقدمه المؤتمر المالي العالمي المنعقد فــي بروكسل عام 1920 ,حيث جــاء في التقرير الختامي له مطالبة الدول التي لم تنشأ بعد بنك مركــزي بالعمل على تأسيسه بأسرع وقت ممكن ليس فقط من اجل تحقيق الاستقرار في نظامها النقــدي والمصرفي,بل أيضــاً لتحقيق التعــاون الدولي.ولهذا شهدت العقــود الثلاثة التي أعقبت مؤتمر بــروكسل إنشاء العديد من البنـــوك المركـــزية في دول مختلفة من العــالم.وساعد وجود صندوق النقد الدولي على توسيع هذه الحــركة فـــي الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبذلك أصبحت البنوك المركزية تتواجد في كل الدول ذات السيادة والاستقلال السياسي ليتجاوز عددها في الوقت الحـــاضر 140 بنكاً مركــزياً في العالم تم إنشاء نصفها بعد عام [[4]](#footnote-4)1940.

**ثالثا : خصائص البنك المركزي**

1. مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية
2. يحتل صدارة الجهاز المصرفي وهو يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية[[5]](#footnote-5).
3. مبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد كما هو الحال في فرنسا وانجلترا والجزائر وهذا لا يمنع وجود تعدد البنوك المركزية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية
4. لا يسعى البنك المركزي للربح وإنما تحقيق الصالح العام للدولة . ولكن اذا حصل الربح فيكون ذلك من الاعمال العارضة وليس الاساسية التي وجد المصرف لأجلها
5. يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي لكونة يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدره على خلق النقود القانونيه دون سواه وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها

**رابعا : وضائف البنك المركزي**

1. **بنك الإصدار:** تعتبر وظيفة إصدار أوراق البنكنوت أولى وظائف البنك المركزي[[6]](#footnote-6). وكان انفراد البنك المركزي بامتياز إصدار أوراق النقد من العوامل الأساسية التي ميزته عن البنوك التجارية واستنادا إلى هذه الوظيفة زادت مكانته البنك المركزي عندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها وقد سارت وظيفة الإصدار جنبا إلى جنب مع تطور نظام البنوك المركزية وكانت الأساس لتميز هذا النوع من البنوك عن غيره حتى أوائل القرن الحالي حيث أصبح البنك المركزي يعرف على انه بنك الإصدار.
2. **الرقابة على البنوك أو المؤسسات المالية** : يقوم البنك المركزي بمراقبة أعمال المؤسسات المالية وكذا البنوك من خلال مراجعة وتدقيق قوائمها المالية وحساباتها للتأكد من التزام هذه المؤسسات بالتعليمات والتشريعات المصرفية التي أصدرها البنك المركزي وذلك من أجل ضمان تنفيذ السياسة النقدية التي تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وكذلك . يقوم البنك المركزي باستلام إيرادات الدولة وكذلك بدفع ما يستحق عليها من نفقات كما يقوم بإستثمار فائض أموال الدولة ، ويحتفظ البنك المركزي بما تمتلكه الدولة من الذهب والعملات الأجنبية[[7]](#footnote-7).
3. **وظيفة بنك الحكومة :** فهو يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاجها إليها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تسحب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها والذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة, " كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية, ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم البنك التجاري لعملائه حيث أن الحكومة تودع أموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي. ومن ثم يدفع الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحبها لصالحها ويحول المبلغ لحسابها من حساب لآخر ومن مكان إلى آخر كما أنه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة أو الحصول على قروض قصيرة الأجل ريثما تقوم بتحصيل مستحقاتها من الضرائب أو القروض من الأفراد,
بالإضافة إلى القروض غير العادية في حالات الكساد أو الحروب و الطوارئ.
فمثلا يقبل البنك المركزي السندات الحكومية ( أو سندات الخزينة ) وتعتبر حقا له ويقدم مقابله نقود للخزينة فنقول أن البنك المركزي قد نقد دين الحكومة أي أصدر نقودا قانونية مقابل استلامه لهذه السندات, وتسمى هذه الديون تسبيقات للخزينة أو قروض للحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءين الإصدار النقدي في معظم الدول[[8]](#footnote-8). كما يباشر البنك المركزي حسابات الحكومة وتنظم عن طريق مدفوعاتها وخصوصا تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي, إذ انه المشرف على الاتفاقات المالية التي عقدتها الحكومة مع الخارج, وبالتالي فهو يمول الحكومة بالعملات الأجنبية التي قد تحتاج إليها لمواجهة التزاماتها الخارجية
ومن خلال تواجد حسابات الحكومة والعمليات التي تتعلق بماليتها لدى البنك المركزي يمكن توجيه النشاط الاقتصادي للدولة, حيث يكون البنك المركزي على دراية كافية بسائر التطورات التي تحدث ومن ثم يستطيع أن يشير على الحكومة بالسياسة التي يتعين إتباعها لتفادي أي آثار سلبية تضر الاقتصاد القومي كما يعمل البنك المركزي على توفير احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والتي تعتبر أصلا حقيقيا وإن كانت تظهر في أصل نقدي لأنها تمثل قوة شرائية تجاه اقتصاديات الأخرى فعندما يحصل البنك المركزي على عملات أجنبية تصبح حقا له ويقوم بتقييدها أي إصدار نقودا قانونية مقابل ذلك. كما يعمل البنك المركزي على استقرار سعر الصرف فهو عادة يدير العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية
4. **البنك المركزي بنك البنوك**: تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي ونظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل ملجأ الأخير للإقراض حيث تعود إليه البنوك التجارية إذا لم تجد سيولة في مكان آخر لذلك يقال عنه بنك البنوك كما أن هذه النقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها. لذلك ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي:
5. **المسؤول عن الاحتياطات النقدية للمصاريف التجارية:** تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة وودائع مختلف الأفراد والمشروعات وتحتفظ هذه الأخيرة بهذه الودائع والأرصدة لدى البنك المركزي وقد يكون ذلك طواعية منها وقد يتم ذلك بناء على نص القانون بذلك وإن كانت معظم التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزاماتها التجارية في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي" وواقع الأمور أن أرصدة البنوك التجارية والتي تعتبر بمثابة ودائع لدى البنك المركزي تتحقق معها السيولة لهذه البنوك, في حين أن هذه الأرصدة تحقق أغراض عدة لدى البنك المركزي[[9]](#footnote-9).
تمثل الأرصدة موارد للبنك المركزي يستخدمها في عملياته مع مراعاة عدم الإضرار بالبنوك التجارية خاصة وأن البنك المركزي لا يلتزم بدفع أي فائدة عن هذه الأرصدة.
قد يفرض البنك المركزي أن يكون جزءا من هذه الأرصدة في صورة ذهب أو عملات أجنبية فيضيف بذلك إلى رصيده تحقيقا لأهداف معينة، إمكانية استخدام هذه الأرصدة كأداة من أدوات الرقابة والائتمان داخل النظام المصرفي جميعه وهو يستطيع ذلك من خلال تأثيره على كميتها ونسبها.
6. الإشراف على عمليات المقاصة: من المتعارف عليه أن البنك يقوم بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية وذلك لتسهيل عملية السحب من الحسابات الجارية شخصيا أو بشيكات تحرر لمستفيدين آخرين غير أصحاب الحسابات الجارية أما الشيكات التي تودع لدى البنك وتكون مسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى فيتم جمعها يوميا وتبادلها مع البنوك المختلفة ليتم تحصيلها ويتم هذا
التبادل في قسم خاص بالبنك المركزي يسمى قسم المقاصة, " حيث يقوم كل بنك بإرسال مندوب عنه إلى المقاصة يوميا وفي ساعات متفق عليها حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية بذلك البنك والمسحوبة على البنوك الأخرى, ويتم تبادل الشيكات بين مندوبي البنوك وتوزيع الشيكات المقدمة للمقاصة على البنوك الأخرى. ويقوم البنك المركزي بتسوية الفرو قات بين المصارف المختلفة, بما أن البنوك التجارية لديها احتياطات نقدية لدى البنك المركزي فهذا يسهل تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي وتكون الصورة واضحة على المبالغ المستحقة لكل بنك.
7. أخر ملجأ للاقتراض: ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض تاريخا بتلك الوظيفة الخاصة بإعادة القطع،حيث كانت الوظيفة الأولى تنجز من خلال الوظيفة الثانية، وقد سبقت وظيفة إعادة القطع وظيفة الملجأ الأخير للإقراض،ففي الأصل كان تعبير إعادة القطع يطبق فقط على الأوراق التجارية التي تجلب البنك المركزي من قبل البنوك التجارية وبيوت الخصم أو سماسرة الأوراق المالية الذين هم بحاجة وقتية للأموال ولا يمكن تدعيم موجدوهم النقدي بأي طريقة أخرى ،أو على الأقل ليس بطرق أكثر ملائمة، أو أكثر فائدة من إعادة قطعها لدى البنك المركزي
وتقوم البنوك المركزية بإعادة القطع للأوراق التجارية عندما يلجا إليها للقيام بذالك بشروط وأوضاع معينة .
8. **وظيفة الرقيب على الائتمان:** تقبل المصارف التجارية من الأفراد أنواعا مختلفة من الودائع منها ما هو قابل للسحب فورا عند الطلب ومنها ما يكون سحبه مقيدا بمدة من النوع الذي يهمنا هنا من النوع الأول أي الودائع تحت الطلب وهي الالتزامات المصرفية بدفع مبلغ من النقود القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب وتستعمل الشيكات للأوامر الدفع في نقل ملكية هذه الودائع من شخص إلى آخر, أي أنها تقوم مقام النقد القانوني بين المتعاملين بها ولذلك تعتبر جزءا من الكتلة النقدية للبلد[[10]](#footnote-10). ولما كانت البنوك التجارية بمجموعها قادرة على خلق المزيد من النقود المصرفية على شكل ودائع بما قد يوازي عدة أضعاف ما يودع لديها من ودائع أولية, لذلك نرى أن البنوك التجارية تشاطر البنوك المركزية بصورة غير مباشرة في إصدار النقود, ولم تفطن البنوك المركزية إلى هذا الأمر في أول نشأتها فبينما كانت تضع القوانين التي تنظم وتقيد عملية الإصدار النقود القانونية من البنك المركزي فقد تركت البنوك التجارية تمارس إنشاء النقود المصرفية على دفاترها بحرية, هادفة من وراء ذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح دون اعتبار لما ينتج عن ذلك من تأثيرات سيئة على النظام الاقتصادي, فعمليات الإقراض والاستثمار التي تمارسها البنوك التجارية تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية فكلما كانت البنوك سخية فيمنح الائتمان كلما أدى ذلك إلى إحداث تأثير على حجم عرض النقد
ولا يخفى ما لذلك من آثار على القدرة الشرائية للنقود على المستوى النشاط الاقتصادي, ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث أدركت الدول الدور الخطير الذي تلعبه النقود المصرفية في الحياة الاقتصادية خاصة بعد ازدياد تداول هذا النوع من النقود في المعاملات لما له من ميزات كثيرة ملائمة, وكان لا بد من أن يقوم البنك المركزي بدور هام في تنظيم عمليات الائتمان, وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في مختلف الدول العالم
وفي الواقع إن أهداف السياسة النقدية التي يرمي إليها البنك المركزي تمثل نفس توجيهات السياسة الاقتصادية، فالسياسة النقدية ما هي إلا إحدى السبل التي تقررها السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف على صعيد الهيكل الاقتصادي, وبذلك فإن الحكومة تتعاون مع البنك المركزي بالإشراف والرقابة على الائتمان
9. يقوم البنك المركزي بالإشراف والمراقبة على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية وذلك من أجل تصفية الحسابات بين هذه المصارف يومياً ويجتمع ممثلي البنوك التجارية في قاعة خاصة بالبنك المركزي لمعرفة حجم ( المبالغ ) الشيكات المسحوبة من بنك ما ومعرفة حجم الشيكات المودعة لصالح هذا البنك ، فالنتيجة النهائية أما أن يكون البنك الواحد دائناً أو مديناً ، ثم يتم تحديد جميع البنوك ذات الحسابات الدائنة والتي يجب أن تتساوى مع حسابات البنوك المدينة .
10. يقوم البنك المركزي بالتحكم والسيطرة على عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي وهي عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني[[11]](#footnote-11).
11. **التضخم**

**اولاً: مفهوم التضخم**

يعتبر" التضخم " من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لايوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم[[12]](#footnote-12). حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة يمكن أن نختار منها الحالات التالية:

1. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار
2. ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح
3. ارتفاع التكاليف.
4. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد... بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبة ارتفاع في الدخل النقدي... كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبة ارتفاع في الأرباح... ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبة ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها " التضخم " هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.ومنهم من عرفه بأنه الارتفاع المستمر في المستوئ العام للاسعار.
\* ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل[[13]](#footnote-13):

1. تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار
2. تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح
3. تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
4. التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ومن هنا يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عند مايذكر اصطلاح التضخم .

**ثانيـــــا : أسبــاب التضخــم**

نستطيع القول: إنّ ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة ولكل من هذه الأسباب ظروف خاصة، كما أنّ حالة أو ظاهرة التضخم تحدث بصورة واضحة في الدول الضعيفة اقتصادياً بصورة مرتفعة نسبياً عن الدول المتقدمة اقتصادياً ، وللتضخم أسباب متعددة ومن أبرز هذه الأسباب[[14]](#footnote-14).

1. **أسباب اقتصادية داخلية** : ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة ، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات ، " ويشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولاً نقدية إضافية " تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في ارتفاع الأسعار
2. **أسباب اقتصادية خارجية** :ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ، وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة ، مثال ذلك عند ارتفاع أسعار قيمة الرز والقمح والسكر في الدول المنتجة والمصدرة فإن سعر تلك المواد سترتفع في الدول المستورة
3. **أسباب سياسية:** من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط اقتصادية دولية مثل حظر تصدير السلع إلى الدولة المحظور عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود في الدولة المحاصرة.

**ثالثا : اثار التضخـــــــــــــــــــــم**

للتضخم آثار اقتصادية واجتماعية مؤثرة على مسيرة التنمية الاقتصادية و أبرز هذه الآثار هي[[15]](#footnote-15) :

1. **الآثار الاقتصادية للتضخم**
2. **ارتفاع الأسعار وكمية النقود المتداولة :**يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود ونتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشترين ، المنتجين والمستهلكين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوماً بعد يوم ويلجأون إلى استبدالها بعملات أكثر استقراراً أو شراء الذهب أو العقارات ، وذلك لأن التضخم يلعب بمنظومة الأسعار النسبية المختلفة لأن ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة أو في وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة أقل (ببطء) كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها جامدة ، ولهذا فهناك من يتضرر من التضخم المستمر كما أن هناك المستفيد من التضخم.
3. **التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع :**تتأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخول الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتتدهور دخولهم بسبب التضخم في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم
4. **إعادة توزيع الثروة القومية على نحو عشوائي :**يتعرض صغار المدخرين لأصول مالية إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار ، في حين يستفيد من ارتفاع الأسعار
5. **الآثار الاجتماعية للتضخم :**أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب. التضخم ظاهرة اقتصادية تعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في التالي:
6. إن أول مظاهر التضخم هو في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات على نحو تصاعدي مستمر ويكون هذا الارتفاع نتيجة لعدة أسباب منها
7. تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزيد عدد الفقراء في المجتمع
8. الارتفاع في تكاليف الإنتاج ( زيادة أسعار المواد الخام المحلية والخارجية ، ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج ) يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار
9. الزيادة أو الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في مستوى العرض الكلي للسلع والخدمات نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي فترتفع الأسعار التي تؤدي إلى التضخم
10. ينعكس ارتفاع الأسعار (التضخم) سلبياً على القدرة الشرائية لذوي الدخول الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين ، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع لعدم قدرتهم الحصول عليها وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر
11. إن شرائح واسعة من المجتمع في الدول الفقيرة والمتخلفة هم من ذوي الدخول المحدودة الذين يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدهم على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكياً نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل .
12. يؤدي (التضخم) ارتفاع الأسعار إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتهنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية .
13. زيادة البطالة : تزيد من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة ، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ، وتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة ، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام العملات الأخرى فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم وبالتالي زيادة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك

**رابعا : أنـــواع التضخـــــم:**

توجد بعض المسميات لأنواع التضخم وهذه الأنواع ترتبط بأسباب وظروف خاصة باقتصاد كل دولة ومثال ذلك[[16]](#footnote-16):

1. **التضخم الأصيل أو الملازم:** يزيد الطلب الكلي في الدول الفقيرة المتخلفة على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في معدلات الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وينعكس أثر ذلك في ارتفاع الأسعار ويسمى ذلك بالتضخم الأصيل أو الملازم .
2. **التضخم الزاحف :**وهو عندما ترتفع الأسعار بنسبة 1% إلى 2% وهذا الارتفاع البسيط في الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين بما يحفزهم على زيادة استثماراتهم ويعتبر هذا نمواً اقتصادياً بنفس معدل ارتفاع الأسعار فيصبح ذلك تضخماً في الأسعار .
3. **التضخم المتسارع أو المفرط:** ويحدث هذا النوع من التضخم في حالات ارتفاع معدلات الأسعار بصورة عالية بسبب تمويل الحروب أو الحصار الاقتصادي الدولي لدولة ما ، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية .
4. **التضخم التصاعدي** :تؤدي الزيادة في ارتفاع الأسعار إلى الزيادة في الأجور والرواتب وينتج عن ذلك المزيد من ارتفاع الأسعار ويزيد من حدة التضخم ، أي يصبح التضخم تصاعدياً يغذي نفسه بنفسه فعند زيادة الأسعار يتم زيادة الأجور والرواتب وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأسعار وهكذا يتصاعد التضخم في كثير من الدول المتخلفة .

**المبحث الثاني: دور البنك المركزي في الحد من ظاهرة التضخم**

تعد السياستين النقدية والمالية الركيزتين الأساسيتين للسياسة الاقتصادية في أي بلد ، إذ إن مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها يعتمد على مستوى التنسيق بينهما من جهة وعلى درجة فعاليتهما التي يحددها مستوى تطور الأسواق المالية من جهة اخرى[[17]](#footnote-17).

1. **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم**:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة ، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

**اولا: تعريف السياسة النقدية.**

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية ومن أهمها نعرض مايلي

1. يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان أي البنك المركزي ، تتم هذه الهيمنة إما بإحداث التأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة .
2. تبحث السياسة النقدية فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وتدابير بغرض حل مشكلة قائمة بكل ظروفها ، وبوجه التحديد تهتم بتوفير السيولة للسير الحسن للاقتصاد ونحوه والمحافظة على **استقرار النقد أو العملة .**
3. تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة ، وعلى شروط القرض. ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية، بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطنية، ويمكن لهذه السياسة أن تكون توسعية، وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة، تشجيعا لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام.

**ثانيـــــــــا: أهـــداف السياسـة النقديـــــة:**

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات.
أهداف السياسة النقدية في البلاد المتقدمة:

يتركز هدف السياسة النقدية في هذا النوع من البلدان فيما يلي:

1. تحقيق حجم من الإنتاج في مستوى الاستخدام الأمثل والشامل والعمل على المحافظة على هذا المستوى على أن تأخذ بعين الاعتبار عوامل النمو الاقتصادي وما يصاحب ذلك من توسيع في مستوى الإنتاج والدخل. ويمكن إجماع
2. العمل على ثبات استقرار الأسعار.
3. تحقيق التوازن الخارجي، استقرار سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية في مستوى الاستخدام الشامل .

هذه الأهداف في عبارة موجزة وهي تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي للاقتصاد ، أما بالنسبة للبلاد المتخلفة اقتصاديا، ذات النظم المالية والنقدية غير متكاملة النمو، فإن السياسة النقدية تهدف بالإضافة إلى ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن وتطوير المؤسسات المالية والنقدية والمصرفية على أسس سليمة .

ويعتقد الكثير من الاقتصاديين في الدول المتقدمة اقتصاديا أن باستطاعة السياسة النقدية أن تعمل على تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وثباته ولكنهم يختلفون في ذلك ، فمنهم من يرى أن السياسة النقدية يجب أن تهدف فقط إلى منع التقلبات العنيفة في مستوى أسعار ثابتة بصورة مطلقة ، بينما يعتقد الآخرون أن هذه السياسة يجب أن تتميز بين الاستعمال الإنتاجي والاستعمال المضارب للنقود.

**ثالثا: أهداف السياسة النقدية بصفة عامة :**

1. تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا أو خارجيا والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار[[18]](#footnote-18).
2. المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات ( السوق المالي والسوق النقدي ) بما يخدم الاقتصاد الوطني.
3. المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.
4. المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.
5. تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.
6. ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية.

**رابعا :استخدام أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم.**

مما لا شك فيه أن كثير من الدول وبصفة خاصة الدول الأخذة في النمو تعاني من حدة المشكلة الاقتصادية ، وهذا ما يدفعها دائما إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية وسياستها النقدية بصفة خاصة ، ولذلك يجب عليها ممارسة سياسة نقدية أكثر تشددا وتقييدا إلا أن هذا الإجراء لا يتحقق إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي تعتبر بمثابة الأساليب الوحيدة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل الوصول إلى أهدافها المسطرة وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن ماهي أدوات السياسة النقدية ؟ وكيف تستخدم هذه الأدوات[[19]](#footnote-19).

1. أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة على التضخم إن دور الأدوات الكمية في ضبط التضخم يتجلى من خلال إمكانية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في رفع معدل الاستثمار والادخار ورفع معدلاتها بالنسبة للدخل القومي في الاقتصاد.
2. سعر إعادة الخصم: تعتبر هذه السياسة من أقدم الوسائل، استخدمها لأول مرة بنك انجلترا سنة 1839 يطلق عليها أيضا سعر البنك ، وفي أثناء التضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة لترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي ، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة حصول الأفراد على النقد والقرض من البنوك التجارية وبذلك يكون البنك المركزي قد أدى دوره في الرقابة على الائتمان والتأثير على حجم الإنفاق الكلي، إلا أن سياسة سعر البنك قد لا تحقق النتائج المرجوة في اقتصاديات الدول النامية وذلك لضعف الجهاز المالي والمصرفي وكذا لعدم مرونة الطلب على القروض، ففي بعض الأحيان تجد البنوك التجارية نفسها غير مجبرة على طلب قروض من البنك المركزي، إذا كان لديها فائض من الاحتياطات النقدية وبالتالي فإن أثر سياسة سعر البنك على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية محدودة .
3. **سياسة الاحتياطي القانوني:**  وسيلة فعالة لتنظيم حجم الائتمان، وجد ملائمة للسوق النقدية الضيقة وغير المنتظمة، تتجلى فعالية نسبة الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد وتعرف على أنها نسبة من الودائع يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية ففي حالة التضخم فإن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يقيد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان ونتائج هذه السياسة\*والودائع غير مؤكدة في كثير من الأحيان خاصة إذا كانت السيولة العالية في المصارف كما هو الحال في بعض الدول النامية .
4. **سياسة السوق المفتوحة:**  استخدمت لأول مرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923، وهي وسيلة فعالة يقوم بها البنك المركزي للرقابة على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي حجم الائتمان وكميات النقد المتداول فحين دخول البنك المركزي الأسواق المحلية مشتريا أو بائعا ، فإنه بذلك يتحكم في قيمة وحجم الأوراق المالية والسندات الحكومية مما يؤهله إلى معالجة ظاهرة التضخم والانكماش باستخدام سياسة السوق المفتوحة عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة في الأسواق المحلية ، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يخفض من حجم الاستثمارات الجديدة ويخفض بدوره من الإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي.
5. **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية**: تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع معين وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كماً ونوعاً ومن أهمها:
6. **تأخير الائتمان:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية ، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام ، كما لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى ، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة .كذلك من بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأخير الائتمان تحديد الهامش المطلوب من أجل المضاربة في أسواق الأوراق المالية ففي أوقات التضخم وارتفاع الأسعار يرتفع الهامش الذي يجب على الأفراد المضاربين سداده ثمنا للأوراق المالية المشتراة، وتخفيض هذه النسبة في حالة الكساد والبطالة
7. **النسبة الدنيا للسيولة:** ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الإحتفاض بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية، لسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض قطاع الاقتصاد.
8. **الودائع المشروطة من أجل الإستيراد:** ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شانه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها للاقتصاد خاصة في فترات التضخم.
9. **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية**: وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر ، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك، كما يقوم بمراقبة عمليات التأمين الاستهلاكي أي تسهيل شروط البيع بالتقسيط في أوقات الكساد والتضييق منها في أوقات التضخم، كما يقوم بسياسة المقاصة بين البنوك والتي تتم بإشرافه في غرفة المقاصة، مما يؤدي إلى إطلاع أكبر على السياسات الائتمانية، وأوضاع البنوك التجارية[[20]](#footnote-20).
10. **التأثير والإقناع الأدبي:**  تتمثل في توجيه الاقتراحات والإجراءات و النداءات والتحذيرات سواء الشفهية منها والكتابية لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية ورفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج والتضخم لتخفيض منتوجات الأسعار، ومعدلات الإنفاق الكلي ( الطلب الفعلي ) إلى المستوى اللازم والمعقول لتحقيق العمالة الكاملة طبقا لما تقتضيه عوامل التوازن والاستقرار الاقتصادي في المجتمع، والعكس في حالة أوقات الكساد أي تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم إذا ما اعترفت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد.
إذن السياسة النقدية هي أداة من بين مجموعة من الأدوات المستعملة في معالجة التضخم، فهي تتطلب مؤسسات فعالة وتستعمل وسائل عديدة تختلف فعاليتها باختلاف النظام الاقتصادي والأهداف المسطرة العامة والنظام المالي الخاص

تتولى المصارف المركزية في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية وهي كما يلي:

1. **الأدوات الكمية:**
2. زيادة سعر إعادة الخصم :من النشاطات الاعتيادية التي تقوم بها المصارف التجارية خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع أسعار إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.
3. دخول البنوك المركزية إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من اجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق أو مايسمى بدخول السوق المفتوحة.
4. زيادة نسبة الاحتياطي القانوني:تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف.
5. **الأدوات النوعية:** إن الأدوات النوعية تتلخص بطريقة الاقتناع لدى مدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الانتماء المصرفي أي الاقتناع التام بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق وهذه السياسة فعالة في الدول النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى[[21]](#footnote-21).

**2. السياسة المالية ودورها في الحد من التضخم:**

لقد أوضحنا مما سبق من خلال مجمل التعاريف التي تطرقنا لها يمكن القول أن السياسة المالية هي جزء هام من السياسة الاقتصادية تهدف إلى تنمية الاقتصاد وتحقيق استقراره والواقع أن السياسة المالية وهي تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف إنما تؤثر في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وسنحاول فيما يلي ذكر أهم أهداف السياسة المالية والاقتصادية كما يلي :

**-1التنمية الاقتصادية:**

فالتنمية وإن كانت تعني النمو الاقتصادي إلى أنه ليس مرادفا لها تماما، فرغم كونه عنصر أساسي لها إلا أنه لا يكفي وحده لضمان تحقيقها لأن النمو يعبر عنه بأنه الزيادة الإجمالية في إنتاج السلع والخدمات بمعدلات أسرع من نمو السكان بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضا على التغيرات في هيكله القطاعي .

إن أهمية المبالغ المعدة للاستعمال في موازنة الدولة وتعدد أوجه إنفاقها وكذا تنوع طرق إنفاقها، كل ذلك أدى إلى جعلها أداة في خدمة التنمية الاقتصادية. ففيما يخص النفقات يتوجب على الدولة أن تجعل استعمالها متيحا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي يجب أن تساهم النفقات التي تجريها الدولة في إعادة تكوين الدخل الوطني، أما فيما يخص الإيرادات يجب أن تتأكد الدولة من إنتاجيتها وتجنب الاقتطاع الذي يسعى إلى تكوين رأس المال أو تنمية الإنتاج

**-2تسوية الوضع القائم :**

بإمكان السياسة المالية أيضا أن تؤدي إلى مساعدة مجدية لتسوية الأوضاع الاقتصادية إذ أنها تعوض عن اللاتوازن الاقتصادي الراهن بتوازن في الموازنة فعندما تظهر بوادر الانحطاط تلجأ السلطة إلى استثمارات عامة، للتخفيض من حدة الوضع فيؤدي الاستثمار إلى تنمية الإنتاج الذي تكون المبادرة الفردية عاجزة عنه أما في فترات الازدهار فتحد السلطة من الاستثمار العام لوقف الارتفاع الذي يمكن أن تؤدي إليه الاستثمارات الخاصة غير الرشيدة ومن هنا تنشأ نظرية الموازنة الدورية التي يقوم توازنها، ليس خلال سنة معينة بل خلال دورة معينة، إن مثل هذه الموازنة أصبح يوصي بها من طرف أغلب العلماء والمؤلفين الذين تبنوا أفكار كينز حول دور إدارة الاستثمارات باعتبار أن الاستثمارات العامة هي أداة تصحيحية لإختلالات الاستثمار الخاص وتحصل بهذا على حد أدنى من الاستقرار والأمان للاقتصاديين .

 **-3تحقيق العدالة الضريبية:**

إن واجب الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن خلاله تحقيق العدالة الضريبية ولا ننسى أن العدالة الشاملة التي تهيمن على تنظيم علاقات التبادل الخاصة، تفسح المجال للعدالة التوزيعية التي ينبغي لها أن تعطي كل فرد حقه من الحاجات الضرورية، فليس للدولة أن تقطع من دخول الأفراد مقابل ما تؤديه لهم من خدمات بل عليها أن تقيم هذا الاقتطاع على أساس قدرة مساهمة كل فرد فيها وهذا يعني إعادة توزيع الدخل الوطني لتلبية مستلزمات العدالة الاجتماعية وكذلك مستلزمات الاستقرار الاقتصادي، أما المسلك الذي يجب على الدولة في نطاق العدالة الضريبية فهو مراعاة للحد الأدنى الضروري للفرد في تلبية حاجاته وحاجات عائلته فلا تتناول الضريبة على دخل هذا الجزء المخصص لتلبية تلك الحاجات ، بل تصيب ما زاد عنه ولذلك يفترض أن تصلح الدولة عن طريق التوزيع العادل للدخل .

**-4**  يضع البنك المركزي السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة ويؤدي ذلك إلى تقليل حجم السيولة المتاحة وبالتالي سيؤدي إلى خفض معدل التضخم.

**-5** تبيع الحكومة عن طريق البنك المركزي الدين العام إلى الجمهور وبالتالي تسحب النقد المتوفر في السوق لتحد من النقد المعروض.

**-6** يوعز البنك المركزي إلى الدولة كونه المخطط لسياستها النقدية والمالية بزيادة الضرائب على بعض السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.
خفض الإنفاق الحكومي حيث يعد الإنفاق الحكومي احد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق وبالتالي فان الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في السوق[[22]](#footnote-22).

**المبحث الثالث : الجانب العملي للبحث**

**التضخم في العراق**

**اولا : مراحل التضخم في العراق**

عرف العراق قبل عقد السبعينات من القرن الأنواع البسيطة من التضخم الزاحف التي ترافق عادة عملية النمو الاقتصادي ،الا أنه تعرف على كل أنواع التضخم بما في ذلك أكثر أنواعه فتكا ،بعد الفترة (1968(- 2003\_ عندما ابتلى بحكومة تفتقر الى الرؤية والإرادة لتحقيق التنمية الاقتصادية[[23]](#footnote-23), ظلت تدير السلطة بدون سياسات اقتصادية وإنمائية واضحة، وضيعت الفرصة التي وفرتها موارد الريع النفطي التي تحققت في العراق خلال عقد السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم ،و لم تفلح في استثمار تلك الموارد في إيجاد مصادر قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة وفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية والعدل الاجتماعي،و تمخض عن ذلك تعميق للاختلالات الهيكلية و تدمير جهود التنمية،فرغم غنى العراق بالموارد المادية والبشرية ألا أنه شهد خلال تلك الحقبة السوداء من تاريخه أسوء أنواع الاختلالات الاقتصادية .بفعل الاستغلال الجائر للثروة النفطية والموارد العامة للإنفاق على الحروب و ألأنشطة الأمنية والعسكرية ، وحالة الإهمال شبه الكامل لعملية التنمية وعملية الإصلاح الاقتصادي .وكان من الطبيعي أن تقود تلك الفوضى الاقتصادية الى المشاكل الكارثية التي واجهت العراق بعد ذلك ، وفي مقدمتها الحروب المدمرة الثلاث الأولى مع إيران والثانية مع الكويت والثالثة انتهت باحتلال العراق وما رافق تلك الكوارث من مطالبات أبرزها

1. نشوء مطالبات بتعويضات جائرة وفرض نسبة تعويضات هائلة تستقطع من الإيرادات النفطية.
2. اللجوء الى استخدام السياسات المالية والنقدية التوسعية التي قادت الى التضخم الجامح و انهيار القوة الشرائية للعملة العراقية ،فتدنت حياة الملايين من العراقيين،وأصبح العيش بدون " البطاقة التموينية"مستحيل بالنسبة للسواد الأعظم من الناس، وبخاصةً ذوي الدخول الثابتة.كما أدى هذا التضخم الى إعادة توزيع الثروات لصالح فئات صغيرة متنفذة من التجار والفئات الطفيليةالتي تتمتع برعاية الحكومة.
3. مشاكل كارثيه أخرى رافقت الحروب والحصار الاقتصادي، كانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي، تدمير البيئة ،استنزاف الموارد الطبيعية ،تدمير نظم التعليم، والصحة، والغذاء ، وتآكل رأس المال الوطني ،تمزق النسيج الاجتماعي و بروز الاحتقان الطائفي، تدني القيم الأخلاقية بسبب الفاقة والعوز والخوف وانتشار الجريمة.
والنتيجة الاقتصادية المترتبة على تلك المهالك هي دخول الاقتصاد العراقي في حالة من الركود الاقتصادي الطويل الأجل تمخضت عنه أسوأ أنواع الاختلال القطاعي، وتعمقت خلاله حالة عدم التناسب بين القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي المحلي من جانب والقطاعات التي تمثل روافد الطلب المحلي التي يتم تغذيتها بموارد الريع النفطي وبخاصة أنشطة الأمن والمخابرات والدفاع ،الأمر الذي عمل على تعميق الهوة بين القدرات الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطني والمعبر عنها بـالقيم المضافة المتولدة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة ، والقدرات الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة بالدخول المتولدة في هذه الأنشطة ، فضلا عن تفاقم الديون الخارجية المستحقة ، وتعاظم الانكشاف الغذائي ، وتعاظم معدلات التضخم المفتوح.

**ثانيا : أسباب التضخم في العراق**

هناك أسباب عديدة تجعل من ظاهرة التضخم في العراق، ظاهرة ملزمةومواكبةوعصية على المعالجة في الاقتصاد العراقي، وابرز هذه الأسباب[[24]](#footnote-24).

1. **انعدام النهج الاقتصادي**: اذ كان الاقتصاد في عهد النظام السابق اقتصاداً هجيناً، فلا هو بالاقتصاد الموجه بشكل كامل، ولا هو بالاقتصاد الحر، فضلاً عن انه كان اقتصاداً مغامراً، قصير النفس، يعتمد على نظريات ومناهج شتى تحمل التناقض فيما بينها. ولايتصف بالسمة الموحدة لهياكله وآلياته وبناه، ويمكن وصفه بالتبعية للقرارات السياسية المتقلبة والمتعجلة. اما بعد سقوط النظام، فما زال الاقتصاد العراقي غير خاضع لنظم او سياسات محددة، تستشرف آفاق المستقبل.
2. **فوضى الانفاق الحكومي:** وهي السمة التي رافقت الاقتصاد في عهده الماضي والجديد، فلقد لعبت قرارات زيادة رواتب الموظفين والعاملين في الدولة، وكذلك منح الهبات والاكراميات دوراً مهماً في اغراق السوق بالعملة، وهو مادفع الى ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، فضلاً عن ان الانفاق هذا مازال يهدر في مشاريع غير ذات جدوى، ويدعم الكثير من السلع فيجعلها زهيدة الثمن وصالحة للتهريب الى خارج العراق لارتفاع ثمنها هناك.
3. **جدلية الضرائب والاستيراد:** تشهد الأسواق العراقية تدفقاً لم يشهد له مثيل في السلع والبضائع والأجهزة والمكائن المختلفة، وتتصف جميعها برداءة النوعية وانخفاض المتانة والمقاومة، وهو مايثقل دخل المواطن العراقي، ويجعله دائم الشراء لهذه البضائع الشديدة الاندثار والعطل. فضلاً عن ان مثل هذا التدفق في السلع والبضائع المستوردة يجب ان يقابله اقتطاع ضريبي مقنن ودقيق، يمكن من خلاله السيطرة على سوق العملة وتداولها والحدّ من هبوط قدرتها الشرائية. لكننا بالمقابل نرى ان الحكومة قد سارعت الى فرض الضرائب على موظفيها وجبايتها بدقة تاركة كبار المستوردين والتجار الآخرين بعيداً عن التحاسب الضريبي .
4. **انفلات الوضع الأمني:** وهو الآخر يعيق مجمل الجهود المبذولة لاصلاح واعادة اعمار البنى الاقتصادية التحتية في العراق، بالاضافة الى انه يعيق عمليات مهمة أخرى كالاعتماد على الاستثمار المحلي والأجنبي في اقامة المشاريع الاقتصادية الضرورية لحاجات العراق الملحة. كما يثقل هذا الانفلات ميزانية الدولة بما يتطلبه من انفاق على عمليات تدريب وتسليح القوات العسكرية العراقية، ويحملها كذلك اعباء الخسائر البشرية والمادية التي تتعرض لها المنشآت العراقية المختلفة كافة.
5. **الأزمات المتشابكة**: يشهد العراق ازمات متلاحقة ومتشابكة ترهق اقتصاده وماليته وموارده العامة. كأزمة الوقود والكهرباء والماء وهي ازمات لم تحل حتى الآن بصورة موضوعية شاملة، اذ بقيت حلولها حتى الآن مؤقتة وشكلية، ولم تمس هذه الحلول الجذور الحقيقية لهذه الأزمات، على الرغم من انها كلفت ميزانية الدولة ارقاماً كبيرة. فضلاً عن تلاعبها بأمن المواطن واستقراره وتفاؤله بالمستقبل المنتظر.
6. **انتشار الفساد المالي والاداري:** في معظم أروقة الدولة. وعجز الأجهزة الرقابية عن ملاحقة المفسدين، واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم. وهذا ماجعل المال العام عرضة للسلب والنهب من قبل افراد وجماعات مختلفة لعدم وجود قوانين رادعة واجراءات صارمة تتخذ بحقهم. وهو ما انعكس بشكل واضح في فشل مشاريع التنمية الجديدة وهشاشتها مادياً وبشرياً.
7. **وجود الاقتصاد الخفي**: وهو مجمل العمليات الاقتصادية التي تدور في الخفاء بعيداً عن انظار الدولة وسجلاتها الرسمية، كعمليات تهريب العملة والآثار والوقود والمخدرات والاسلحة وغيرها، بالاضافة الى الأموال المستخدمة في دعم الحركات والأحزاب السياسية، وهو اقتصاد غير خاضع لاجراءات السياسات النقدية والاقتصادية للدولة، بل تكون أطرافه بالضرورة أحد عوامل هدم الاقتصاد العراقي.
8. **انعدام الثقافة الاقتصادية:** وهي سمة تتصف بها اغلب شرائح الشعب العراقي من خلال ابتعادها عن ترشيد استهلاكها اليومي للطاقة، والادخار، والتأمين على الحياة وما الى ذلك من عمليات تامين المستقبل، فاغلب هذه الشرائح سباقة لشراء ما تعرضه الاسواق من سلع وبضائع وخدمات، على الرغم من ارتفاع ثمن هذه السلع وقلة كفاءتها وهو ما جعل العملة تفقد قيمتها الشرائية يوما بعد اخر[[25]](#footnote-25).

**ثالثاً: معدلات التضخم في العراق بعد عام 2003**

شهدت معدلات التضخم ومنذ عام 2003 ارتفاع ملحوظ وصلت في العديد من الأوقات إلى أرقام خطيرة فاقت ألـــ 32% ويمثل هذا الرقم بحسب اقتصاديين من أبرز المعوقات التي تقف في وجه التنمية في العراق ويساهم بزيادة نسب الفقر ويعمل على امتصاص الحد من ارتفاع مداخيل الأسر التي تمتصها معدلات التضخم وارتفاع الأسعار وبحسب مختصين فأن البنك المركزي العراقي نجح والى حد بعيد في معالجة التضخم والحد من كبح جماحه التي استفحلت في الأعوام المحصورة بين 2005 لغاية 2009 من خلال انتهاجه سياسة اقتصادية رصينة عملت على خفض معدلات الأسعار وخلق نوع من التوازن بين مداخيل الأسر ونسب الأسعار في الأسواق المحلية,غير أن مايؤشر بعد عام 2009 من ارتفاع حقيقي للأسعار قد يعيد إلى الأذهان تلك الصورة التي مرت في العراق خلال أعوام ارتفاع معدلات التضخم أيام الحصار الاقتصادي , فقد شهدت الأسواق خلال هذه الفترة ارتفاعات في الأسعار بسبب نشوء ثقافة استهلاكية رديئة لدى الفرد العراقي ساهمت بزيادة الطلب على السلع والخدمات والتي نتج عنها زيادة في الأسعار إن زيادة الأسعار حالة تتعلق بالعديد من الظواهر الأخرى التي تساهم في هذا الارتفاع ومن هذه الظواهر زيادة معدلات الاستيراد وتراجع المنتوج المحلي حيث أسهمت زيادة الاستيرادات في زيادة التضخم بشكل كبير لتعلق أسعار المنتجات المستوردة بالأسعار العالمية فضلاً عن وجود القوانين الجديدة التي وضعت للحد من دخول السلع ذات المواصفات الرديئة والتي أسهمت هي الأخرى بزيادة طفيفة في أسعار السلع المستوردة[[26]](#footnote-26). إن مايتم إصداره من نشرات تبين معدلات التضخم في العراق والتي يعلنها بشكل شهري كل من الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي العراقي, وأن عدم إعلان مستوى الارتفاع والانخفاض في معدلات التضخم والاكتفاء بنسب الارتفاع المئوية يشكل خللاً يمكن أن يربك عملية الاحتساب, فضلاً عن أن مقارنة هذه النسب بمثيلاتها من الأشهر السابقة أو ذات الأشهر من الأعوام السابقة شكل ارباكاً لدى المتابعين والمعنيين بالشأن الاقتصادي في معرفة المعدلات الحقيقية التي بلغها التضخم.كما أنه وفي حالة ارتفاع الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات بشكل مفاجئ وسريع فأن ذلك لايعد تضخماً وفق المنظور الاقتصادي, أما إذا استمر ذلك الارتفاع لمدة أشهر أو زادت الأسعار بشكل متواصل فان هذا تضخم حقيقي يمكن أن يتم تسجيله[[27]](#footnote-27).

إن ارتفاع الأسعار الحاصل في الأسواق المحلية بشكل عام يشير إلى وجود حالة من الإرباك في الحدود العراقية ناجمة عن تطبيق قانون الفحص المسبق للمواد المستوردة وهو الأمر الذي أسهم بزيادة طفيفة في الأسعار نتيجة اضطرار المستوردين إلى دفع أجور إضافية لشركات الفحص مقابل السماح لهم بإدخال بضائعهم.وهناك أسباب أخرى تعد عاملاً مهماً في زيادة واحتساب نسب التضخم في العراق ومن هذه الأسباب زيادة أسعار العقارات والإيجارات والتي ساهمت باستنزاف مداخيل الأسر وأدت إلى ارتفاع التضخم وكذلك وجود عوامل أخرى أسهمت بزيادة نسب التضخم من ضمنها بعض المشاريع الاقتصادية الوطنية التي تؤدي في العادة إلى حدوث إرباك بسيط في السوق المحلية.

وكان الجهاز المركزي للاحصاء قد أظهر خلال نشرة له صدرت في الربع الأخير من عام 2011 بينت وجود ارتفاعات في أسعار المستهلك وأن التضخم الأساس لشهر آب 2011 بلغ (134,3%) مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (1,1%) عن الشهر الذي سبقه وبنسبة (7,6%) عن شهر آب من عام 2008 والجدول رقم (2) و (3) يوضحان ذلك[[28]](#footnote-28).

جدول رقم (1(

ارتفاع نسبة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك من عام 2009 – 2010

السنة المعدل السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك
2007 24205,5 نقطة (تضخم مقدار 6,8% عن عام 2006 )
2008 24851,3 نقطة (تضخم مقدار 4,7% عن عام 2007 )
2009 24155,1 نقطة (تضخم مقدار- 2,8% عن عام 2008 )
2010 24758,97 نقطة (تضخم مقدار 2,5% عن عام 2009 )
المصدر:التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي للأعوام 2008,2009,2010

جدول رقم (2)

النسب المئوية للتضخم للسلع المختلفة في مناطق العراق لعام 2011 مقارنة بعام 2010

المادة المناطق الشمالية منطقة الوسط منطقة الجنوب
المواد الغذائية 3,3% 2,9% 3,6%
الملابس والأحذية 3,8% 4,4% 1,0%
السكن 1,5% 3,1% 2,5%
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة 0,5% 0,1% 0,5%
الخدمات الصحية 3,4% 0,1% 1,7%
النقل 1,4% 1,1% 0,1%
الاتصالات 0,2% 0,2% 0,1%
التعليم 0,5% 0,7% 0,3%
السلع والخدمات المتنوعة 2,8% 3,9% 2,5%
المطاعم 0,9% 0,8% 0,5%
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ,النشرات الدورية لعام 2011

**البنك المركزي العراقي**

**اولا : نشأة البنك المركزي العراقي.**

يعتبر البنك المركزي العراقي من أقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية حيث تم تأسيسه عام ١٩٤٧ بعد صراع طويل مع السلطات البريطانية استمر لمدة ٢٦ عاما" منذ تأسيس أول وزارة وطنية عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب عام ١٩٢١ ، ولم تحصل الموافقة بالرغم من مطالبة الوزرات اللاحقة ، إلا في زمن حكومة صالح جبر حيث تقدم وزير العدل السيد توفيق السويدي بمسودة قانون البنك المركزي العراقي وأقرت من البرلمان وتم بموجبه تأسيس البنك وباشر عمله في ١٩٤٧ بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ ، باعتباره رمزاً من رموز السيادة الوطنية. ويبلغ رأسماله حاليا١٠٠مليار دينار عراقي ، وله أربعة فروع موزعة على محافظات البصرة ، الموصل ، اربيل ، السليمانية . وبهدف منح البنك الاستقلالية التامة في رسم وتنفيذ سياسته النقدية والقيام بوظائفه الأخرى أسوة بالبنوك المركزية الدولية المتطورة فقد صدر قانونه الجديد رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والذي أتاح له الاستقلال المالي والإداري والقانوني حيث ارتبط بمجلس النواب[[29]](#footnote-29)

**ثانيا : تاريخ البنك المركزي العراقي**:

عندما كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية، كان عددا من العملات الاوربية متداولة الى جانب الجنيه التركي. وبعد حدوث الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى اندمج العراق مع النظام النقدي الهندي المدار من قبل البريطانيين واصبحت الروبية العملة الرئيسية في التداول بسعر دينار = 13.33 روبية.

**1930 – 1950**

في عام 1931 تأسس مجلس عملة العراق في لندن لأغراض اصدار العملة الورقية والاحتفاظ بأحتياطي من عملة الدينار الجديد. انتهج مجلس العملة، سياسة نقدية تحفظية بالاحتفاظ باحتياطيات عالية للغاية كغطاء للدينار. وتعززت قوة الدينار بربطه بالباون البريطاني حيث تم ربطه بالسعر التعادلي مع الباون البريطاني لغاية عام 1959[[30]](#footnote-30). في عام 1947 تأسس المصرف الوطني العراقي وهو مصرف حكومي والغي مجلس العملة في عام 1949 والذي تأسس في لندن حال تسلم المصرف الجديد مسؤولية اصدار العملة الورقية والاحتفاظ بالاحتياطي. واستمر المصرف الوطني العراقي بإتباع السياسة النقدية التحفظية والاحتفاظ بنسبة %100 من الاحتياطيات كغطاء للعملة المحلية القائمة. وخلال السنوات الاخيرة للحكم العثماني ،اصبحت الصيرفة التجارية عاملا هاما في التجارة الخارجية خلال الانتداب البريطاني. وقد هيمنت المصارف البريطانية، الا ان وكلاء النقد التقليديين واصلوا منح بعض من الائتمان المحلي وتقديم خدمات مصرفية محدودة. وقد تعثر توسع الخدمات المصرفية بالاستخدام المحدود للنقد وصغر حجم الاقتصاد وضآ لة مبالغ الادخار حيث قدمت المصارف خدمات للتجارة الخارجية بشكل حصري تقريبا. وفي اواسط الثلاثينيات قررت الحكومة العراقية انشاء مصارف لغرض توفير الائتمان للقطاعات الاخرى من الاقتصاد ،ففي عام 1936 اسست الحكومة المصرف الزراعي والصناعي. وفي عام 1940 انقسم المصرف الى المصرف الزراعي والمصرف الصناعي وزاد رأس المال المقدم من الحكومة لكل منهما بشكل كبير. اسست الحكومة مصرف الرافدين عام 1941 ليكون المصرف التجاري الرئيسي مع البنك المركزي، إلا أن المصرف الوطني العراقي اصبح هو بنك الحكومة عام 1947. ثم أسس المصرف العقاري عام 1948 وكان الغرض الرئيسي منه تمويل شراء الدور من قبل الافراد، وتاسس مصرف الرهون عام 1951 والمصرف التعاوني عام 1956. اضافة الى هذه المصارف الحكومية فقد افتتحت فروع للمصارف الاجنبية والمصارف العراقية الخاصة نتيجة لتوسع الاقتصاد.

**1950 – 1990**

في عام 1956 اصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي. وشملت مسؤولياته اصدار وادارة العملة و الرقابة على معاملات النقد الاجنبي والاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي. احتفظ البنك بحسابات الحكومة وعمل على ادارة القروض الحكومية. وبمرور السنين فقد وسع التشريع من صلاحيات البنك المركزي ففي عام 1959 تحول ربط العملة من الباون البريطاني الى الدولار الامريكي وبسعر دينار = 2.8 دولار.
في 14 تموز 1964 أممت كافة المصارف وشركات التأمين و تعززت الصيرفة خلال العقد الثاني. وعلى اثر انخفاض قيمة الدولار عام 1971 و 1973، ارتفعت قيمة الدينار العراقي الى ما يعادل 3.3778 دولار للدينار الواحد.بحلول عام 1987 تألف الجهاز المصرفي من البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري. ادى تخفيض %5 من قيمة الدينار الى تراجع قيمته الى 3.2169 دولار وهو السعر الرسمي الذي استمر لحين حرب الخليج على الرغم من انه في اواخر عام 1989 سجل سعر السوق السوداء 1.86 دينار للدولار الواحد.

**1990 – 2003**

بعد حرب الخليج عام 1991 وبالنظر لفرض الحصار الاقتصادي لم تعد تقنية الطبع السويسرية مستخدمة كالسابق ،فقد ظهرت اصدارية جديدة من العملات الورقية ذات نوعية رديئة. واصبحت تعرف الاصدارية السابقة بالطبعة السويسرية واستمر التداول بها في منطقة كردستان العراق. وبالنظر للطبع الحكومي المفرط من الاوراق المالية الجديدة، فقد انخفضت قيمة الدينار بشكل سريع بحيث بلغت في اواخر عام 1995 (3000) دينار للدولار الواحد.

**2003 – اليوم**

وعلى اثر خلع صدام حسين عند غزو العراق عام 2003 بدأ مجلس الحكم ومكتب الاعمار والمساعدات الانسانية بطبع المزيد من عملة صدام حسين الورقية كاجراء بديل مؤقت للحفاظ على عرض النقد لحين طرح العملة الجديدة.تم اصدار قانون المصارف في 19 ايلول 2003، مما جعل اطار العمل القانوني للعراق في مجال الصيرفة متفقا والمعايير الدولية ويسعى القانون الى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وذلك بانشاء جهاز مصرفي منفتح وامن وسليم وتنافسي.
اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة خلال الفترة ما بين 15 تشرين الاول 2003 و 15 كانون الثاني 2004 عملة عراقية جديدة معدنية وورقية حيث طبعت العملات الورقية باستخدام تقنيات مضادة للتزوير من اجل خلق عملة واحدة موحدة تستخدم في كافة انحاء العراق وجعل النقود مناسبة اكثر للاستخدام في الحياة اليومية للجمهور واستبدلت العملات الورقية القديمة بالعملات الورقية الجديدة وبسعر واحد دينار قديم يعادل واحد دينار جديد باستثناء الدنانير السويسرية والتي استبدلت بسعر دينار سويسري قديم يعادل 150 دينار جديد[[31]](#footnote-31).

**ثالثا : وضائف البنك المركزي العراقي**

1. صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في ذلك سياسة الصرف الاجنبي[[32]](#footnote-32)
2. حيازة جميع الاحتياطي الرسمي الاجنبي للعراق وادارتة وفقا لنص الماده 27 فيما عدا رصيد التشغيل الخاص بالحكومة
3. حيازة الذهب وادارة مخزون الدولة من الذهب
4. تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة عملا بنص القسم الرابع من قانونة
5. توفير خدمات السيولة للمصارف وذلك وفقا للمادتين رقم 28 و30 من قانونة
6. اصدار العملة العراقية وادارتها وفقا للقسم السابع من قانونه
7. تجميع ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي والبيانات الخاصة بالاقتصاد وفقا لنص المادة رقم 41 من قانونة
8. القيام بأية مهام او معاملات اضافية نضرا اثناء ممارستة للمهام المنصوص عليها في هذا القانون
9. علاوة على ذلك يجوز للبنك المركزي العراقي ان يتخذ الاجراءات التي ىيراها ضرورية للقيام بالاتي
10. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استنادا للقانون رقم 93 لسنة 2004
11. وضع القواعد المنظمة لعمل شركات الاقراض وشركات تقديم القروض الصغيرة او أي مؤسسات مالية غير مصرفية لا تخضع للتنظيم بموجب القانون العراقي والاشراف عليها
12. يكون للبنك المركزي سلطة اصدار اللوائح التنفيذية بغية تنفيذ هذا القانون والقيام بمهامة
13. للبنك المركزي العراقي سلطة اصدار اللائحة الداخلية والارشاجات العامة الخاصة بتنظيم البنك وادارته

**دور البنك المركزي العراقي في الحد من ضاهرة التضخم**

بعد سقوط النظام السابق صدر قانون جديد للبنك المركزي ذو الرقم 56 لسنة 2004 حدد فيه اهداف البنك وسياسته وواجباته وبادر البنك في ضوء اهدافه الى وضع سياسة جديدة لمكافحة التضخم والسعي لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي عن طريق المزاد اليومي لبيع وشراء الدولار، الذي بوشر به في عام 2004 ، وادى الى توفير العملة الاجنبية في السوق المحلية، وثبات سعرها في السوق المحلية حيث يتراوح سعر الدولار الاميركي بين 1490 - 1475 دينار اعتمدت خطة البنك المركزي التي اعلنها في اواسط اذار 2004 لمعالجة التضخم على وسيلتين تعتمدها اغلب الدول في معالجتها للتضخم، وهما[[33]](#footnote-33).

1. الوسائل الكمية : وتعني معالجة معدلات التضخم من خلال التحكم بكمية النقد المتداول في الاسواق المحلية ..
2. الوسائل السعرية : اي تناسب سعر صرف الدينار العراقي مع العملات الاجنبية وخاصة الدولار الاميركي ..

وكان البنك المركزي يأمل ان يساهم تنفيذ هذه الخطة بتخفيض 25% من نسبة التضخم خلال سنة واحدة . ويبدو ان جملة من الاسباب والعوامل الداخلية والخارجية عرقلت تحقيق هذه النسبة من التخفيض، بل ان التضخم ازداد بشكل كبير واستمر خلال السنتين والنيف المنصرمة وكل التوقعات تشير الى استمرار تصاعد معدلات التضخم .ومن جملة الاسباب في استمرار ارتفاع معدلات التضخم تردي الوضع الامني تعطلت حركة الاعمار بسبب هذا التردي للوضع الامني، تدني معدلات انتاجية القطاع الانتاجي والخدمي” العام والخاص “ ارتفاع كبير في الانفاق الحكومي، التهرب الضريبي، الفساد المالي والاداري، سوء الادارة وانعدام القانون واعمال التخريب المستمرة خاصة ضد المنشآت النفطية[[34]](#footnote-34). لقد توقع البنك ان يحقق هدفه الرامي لخفض معدل التضخم في عام 2005 بنسبة 20 % مدعوماً باستقرار سعر الصرف والعملة ..وذكر الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي على هامش مؤتمر مصرفي عربي في بيروت عقد اواخر عام 2005 ان نسبة التضخم حالياً تتراوح مابين 18و19 % وستحقق بحلول نهاية العام” 2005 “ النسبة المستهدفة وهي 20% وكانت نسبة التضخم في عام 2004 قد وصلت الى نحو 40 % بسبب سوء الادارة، وفق تصريحات الشبيبي، واضاف : كما ان انعدام القانون والهجمات ضد مصافي النفط وخطوط الامداد ورفع اسعار الوقود والكهرباء ادت الى زيادة في جميع الاسعار واسعار التأمين، ولكن عليها ان تخفض من تكلفة الاقتراض البالغة حالياً نحو 15% حتى يتسنى لها ان تحرز تقدماً، وقال” ان هناك فجوة كبيرة بين هذا المعدل ومعدلات الفائدة على الودائع التي تتراوح بين 6و7% لكن الذي حدث عكس ذلك، فتشير الاحصائيات المنشورة الى ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك كمؤشر للتضخم بلغ في شهر آيار الماضي حوالي 53 %مقارنة بشهر ايار العام الماضي” 2005 “، وقد نجم عن هذه الظاهرة التاثير المتزايد في تقلب اوضاع القطاع الحقيقي في الاقتصاد الكلي، وخاصة قطاع النقل والمواصلات والطاقة نتيجة لتدني مرونة القطاع المذكور في الاستجابة للطلب الكلي . وانعكست هذه الظاهرة بصورة تدريجية على تدني القوة الشرائية للدخل، اضافة الى تدهور مستوى الادخار، خاصة لدى شرائح الموظفين والعمال واصحاب الدخول الثابتة ..

لقد واصل التضخم ارتفاعه حيث سجل نهاية شهر تموز الماضي حوالي 70% مقارنة بشهر تموز من العام الماضي” 2005 في حين اعلن محافظ البنك المركزي لوكالة رويترز في اواخر تموز عام 2006 ان الاوضاع الامنية السيئة تدفع معدل التضخم للارتفاع وتحد من النمو، وحذر من ان ارتفاع الاسعار قد يدفع الى رفع جديد لاسعار الفائدة الرسمية .. وقال الشبيبي : ان اعادة هيكلة المصرفين”الرافدين والرشيد“ المملوكين للدولة مسألة ملحة وتحظى بالاولوية، وتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية لكنه لم يورد تفاصيل عن توقيت القيام بذلك” هذان البنكان المثقلان بالديون من عهد صدام يحتاجان اعادة تنظيم“. واكد الشبيبي ان الهدف الاول للبنك المركزي هو الحفاظ على استقرار الاسعار، ولهذا السبب فانه يشعر بالقلق ويتخذ بعض الاجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية ..واضاف انه يريد من الحكومة والسطات المالية تحمل نصيبها من العبء .وقال: ان التضخم عامل يتعلق بالقطاع الحقيقي ، وليس بالقطاع النقدي، والامن يؤثر في الاجور واقساط التأمين وسهولة انتقال السلع،مؤكداً انه عامل مهم للغاية
ويلقي الشبيبي باللوم على الفقر والبطالة في زيادة المنخرطين في صفوف التخريب والارهاب، في حين ان الفساد وعدم كفاءة الادارة في الشركات الحكومية يمنعان من انتقال فوائد ارتفاع اسعار النفط الى المواطن العراقي العادي، بعد ثلاث سنوات من سقوط النظام السابق ..
واضاف ان طاقة المرافق في القطاع الحقيقي مازالت ضعيفة، وما يحتاجه العراق هو التمويل لزيادة طاقة المرافق والحصول على استثمارات جديدة، لكنه اشار الى ان ذلك لايحدث ولا يوفر فرص عمل ولا يحقق نمواً مؤكداً ان المشكلة الاساسية هي الامن قائلاً: ان الناس يشعرون بالخوف ..

امام كل هذه التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، وضعف الجهاز المصرفي للاستجابة لاجراءات البنك خاصة تفعيل الفائدة المصرفية تبنى البنك تفعيل سياسته النقدية، حيث باشر منذ 21 آب الماضي بطرح حوالات جديدة خاصة به وباجال تمتد الى ستة اشهر من تاريخ اصدارها وبمعدل مرتين شهرياً، وبمقدار” 100 “ مليار دينار لكل اصدارية ، الى جانب مزادات حوالات الخزينة التي بدأ العمل بها منذ عام 2004 .مع ذلك فان تأثير اجراءات البنك هذه في سحب السيولة النقدية المتداولة في الاسواق مازال متواضعاً جداً، رغم عشرات المليارات من الدنانير العراقية التي تباع للجهاز المصرفي في العراق في كل مزاد .

يبدو من كل ماتقدم ان معدلات التضخم ستستمر في التصاعد،على الرغم من كل الاجراءات التي تتخذها الاجهزة الرسمية المالية والنقدية في العراق،ولن تكون هذه الاجراءات مجدية بدون وضع امني مستقر وسيادة القانون .

**الاستنتاجات:**

رغم أن البنك المركزي العراقي قد بذل جهوداً كبيرة للحد من ظاهرة التضخم في العراق إلا أنه يبدو أن معدلات التضخم سوف تستمر في صعودها بسبب الاستيرادات المفرطة وعدم جاهزية القطاعات الحقيقية مثل قطاعي الزراعة والصناعة وكذلك إن التضخم أصبح ظاهرة عالمية وليس ظاهرة محلية مختصة بالعراق فقط .وأن أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها مايلي:

1. ارتفاع معدلات التضخم سيؤدي إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة.
2. ارتفاع أسعار الفائدة تقلل من إقبال المستثمرين ورجال الأعمال على الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية في حين إن انخفاض أسعار الفائدة يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على الاقتراض والاستثمار مما ينعكس على مضاعفة الاستثمار ومتابعة الاقتصاد الوطني وتحسن قيمة العملة الوطنية.
3. تأثر أسعار الصرف بمعدلات التضخم , حيث يؤدي ارتفاع التضخم إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وتبعاً لذلك يتغير سعر الصرف.
4. ثبات أسعار الصرف في بعض الدول وهذا لاينسجم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة بينما نجد في العراق أن سعر الصرف المتغير أعطى قوة ودافع للعملة العراقية.
5. توجد هنالك ضغوط كبيرة على الاقتصاد الوطني من قبل بعض الدول الإقليمية بسبب مشاكل داخلية لدى تلك الدول وحاجتها الماسة إلى العملة الصعبة ولكن الإجراءات الأخيرة للبنك المركزي العراقي في تحديد الجهات الداخلة للمزاد المقام على العملات حد من هذه الضغوط.
6. زيادة الدين الحكومي يؤدي إلى الضعف النسبي للاقتصاد العراقي لذا فأن على الحكومة العراقية التقليل منه.

**التوصيات:**من أجل السيطرة على معدلات التضخم في العراق وعلى الكتلة النقدية الموجودة في التداول ومحاولة تقليل هذه الكتلة فأنه يجب العمل بالاتي:

1. تحقيق الانسجام بين معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي في الميزانية الاعتيادية والسيطرة على حجم إنفاقها.
2. زيادة نمو الودائع الثابتة للقطاع الخاص في الجهاز المصرفي لان الودائع الثابتة تعتبر من العوامل الانكماشية المؤثرة في المعروض النقدي والكتلة النقدية في التداول وذلك بإعطاء ومنح حوافز وودائع مالية مجزية لسحب جزء من السيولة في التداول وتحويلها إلى ودائع ثابتة
3. طرح سندات وأوراق حكومية في الأسواق على المواطنين وعدم اقتصار ذلك على البنوك فقط كما كان يفعل البنك المركزي طيلة الفترة من عام 2004 – 2011 وبسعر فائدة مرض وحفز لجذب جزء من السيولة النقدية في التداول والذي هو جزء مهم من عرض النقد وسوف يؤدي إلى التقليل النسبي لحجم التضخم في الاقتصاد العراقي.
4. السيطرة على نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من وسائل السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وتثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية وليس للمضاربة فقط.
5. قيام البنك المركزي العراقي بالتنسيق مع المؤسسات المصرفية لتحسين آلية سعر صرف الدينار العراقي إزاء العملات الصعبة ومتابعة تطوره.
6. وضع خطة تنسجم مع الخطط الاستثمارية التنموية بهدف تشجيع وجذب رؤوس الأموال والمدخرات للعراقيين المقيمين في الخارج.
7. تنشيط دور المؤسسات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتحسين الأداء.
8. المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.
9. تقليص الإنفاق الحكومي ورفع معدل الضريبة على ربحية الأنشطة التي اتعكس آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني.

المصادر:

**اولآ : الكتـــــــــــب**

1. أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،مبادئ النقود والبنوك ،دار الجامعة الجديدة للنشر،طبعة1997
2. الأمين وباشا – عبد الوهاب – زكريا عبد المجيد – مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشز والتوزيع, الطبعة الاولئ ,2002
3. بخرازيعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة1995
4. الجلال,أحمد محمد صالح,2006,دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية. دار الطليعة للطباعة والنشر,بيروت
5. حسون,طاهر فاضل ,1978 ,مصادر التضخم النقدي في العراق أسبابه ومعالجاته,دار الطليعة للطباعة والنشر,بيروت.
6. دغيم , أحمد علي ,اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد,دار الطليعة للطباعة والنشر ,بيروت ,لبنان
7. رشاد العصار،رياض الحلبي،النقود والبنوك ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ،طبعة 2000
8. رشاد العصار،رياض الحلبي،النقود والبنوك ،دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن طبعة2000
9. زكريا دوري ، البنوك المركزية ، والسياسات النقفديه ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان ، 2006
10. زياد رمضان محفوظ ، احمد جواد ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ،دار وائل للنشر،عمان،2000
11. زياد سليم رمضان : محفوظ أحمد جودة , إدارة البنوك, دار الميسرة للنشر والتوزيع والصناعة , عمان،الأردن،الطبعة الثالثة،1996
12. شيحة,مصطفى رشدي,1998 ,الاقتصاد النقدي والمصرفي,الدار الجامعية ,بيروت.
13. صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد , النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية, بيروت , 1983,
14. ضياء مجيد الموسوي،الاقتصاد النقدي،مؤسسة شباب الجامعية،مصر،طبعة2002
15. الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،طبعة2001
16. عبدالنبي,وليد عيدي,2010 ,البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الإستراتيجية,بحث مقدم إلى مراقبة الصيرفة والائتمان.
17. العلاق ,سعيد سامي, ومحمد محمود العلجوني,2010 ,النقود والبنوك والمصارف المركزية,بيروت ,لبنان.
18. القبطان,السيد محمود,1991,قواعد المراجعة في أعمال البنوك,بيروت ,الطبعة الأولى .
19. محمد احمد براز،محاظرات في البنوك والنقود،مكتبة القاهرة الحديثة مصر
20. محمد عبدالفتاح الصيرفي ، ادارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن ، 200
21. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف،دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الاولئ،عمان ،2006
22. ناظم محمد نوري الشمري النقود والمصارف ، دار الكتب العراق 1996

**ثانياً: المجلات**

1. . البسام ، خالد عبد :المصادر الداخلية والخارجية للتضخم .مجلة جامعة الملك عبد العزيز ،الاقتصاد والادارة 1995 م دار صفا للنشر والتوزيع, الاردن
2. البازعي ، حمد سلمان :مجلة الادارة والاقتصاد ,العدد 9
3. بيانات وخطب محافظ البنك المركزي / موقع البنك على الانترنت .
و كل ذلك بحسب رأي الكاتب في المصدر المذكور نصاً و دون تعليق.
المصدر: جريدة الصباح-15-10-2006.
4. د. ابراهيم موسى الورد - التضخم في العراق: اسبابا واثارا ومعالجات - جريدة المدى - 14/ 9/ 2006
5. صالح , مظهر محمد ,2009 ,سياسة البنك المركزي تجاه ظاهرة التضخم ,مقالة في جريدة البينة في 19/8/2009 .
6. مجلة التمويل والتنمية ,التجاهات نحو استهداف التضخم ,العدد 7

**ثالثاً : الرسائل والاطاريح**

1. الحنيطي,يوسف فالح,1996 ,أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن,رسالة ماجستير,جامعة اليرموك ,الأردن
2. الشبيبي ,سنان ,2005 ,انجازات البنك المركزي العراقي,بحث مقدم للمؤتمر العربي للمصارف في لبنان.
3. هلال ,باتع خليفة,2010 ,فاعلية السياسة النقدية للتقليل من حدة ظاهرة التضخم في لاقتصاد العراقي,بحث منشور في موقع الأستاذ باتع خليفة هلال.

1. رشاد العصار-رياض الحلبي, دار الصفاء للنشر والطباعة, 1990, ص105 [↑](#footnote-ref-1)
2. احمد علي دغيم, 1989, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت – لبنان, ص15 [↑](#footnote-ref-2)
3. رشاد العصار-رياض الحلبي, دار الصفاء للنشر والطباعة, 1990, ص118 [↑](#footnote-ref-3)
4. ضياء مجيد الموسوي, مؤسسة شباب الجامعية, مصر, ط2002, ص242 [↑](#footnote-ref-4)
5. شقير وآخرون, 2000, ص17 [↑](#footnote-ref-5)
6. اسامة محمد الغولي – مجدي محمود شهاب, دار الجامعة الجديدة للنشر, ط1996, ص232 [↑](#footnote-ref-6)
7. الحفري – يخلف, 2009, ص4 [↑](#footnote-ref-7)
8. زين, 2007, ص423 [↑](#footnote-ref-8)
9. موسى, 2004, ص4 [↑](#footnote-ref-9)
10. محمد احمد براز, مكتبة القاهرة الجديدة الحديثة, مصر, ص113-114 [↑](#footnote-ref-10)
11. بن دعاس, ص165-166 [↑](#footnote-ref-11)
12. الروبي, 1984, ص25 [↑](#footnote-ref-12)
13. الحنيطي, يوسف فالح, 1996, الاردن [↑](#footnote-ref-13)
14. رشاد العصار-رياض الحلبي, دار الصفاء للنشر والطباعة, 1990, ص105-168 [↑](#footnote-ref-14)
15. البسام, خالد عبد, مجلة جامعة الملك عبد العزيز, الاقتصاد والادارة, 1995, دار صفاء للنشر والتوزيع, الاردن [↑](#footnote-ref-15)
16. احمد محمد صالح الجلال, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت [↑](#footnote-ref-16)
17. القبطان السيد محمود, 1991, بيروت, ط1, ص35 [↑](#footnote-ref-17)
18. ناظم محمد نوري الشمري, دار الكتب, العراق, 1996, ص27 [↑](#footnote-ref-18)
19. التوني, 2000, 7 [↑](#footnote-ref-19)
20. العنبكي, 2012, 2 [↑](#footnote-ref-20)
21. القبطان, السيد محمود, 1991, 199,36 [↑](#footnote-ref-21)
22. القبطان, السيد حمود, 1991, 24 [↑](#footnote-ref-22)
23. مجلة التمويل والتنمية, الاتجاهات نحو استهداف التضخم, العدد7 [↑](#footnote-ref-23)
24. ابراهيم موسى الورد, جريدة المدى, 4-9-2006 [↑](#footnote-ref-24)
25. الشبيسي, سنان, 2005, لبنان [↑](#footnote-ref-25)
26. حسن, 2010 [↑](#footnote-ref-26)
27. صالح مظهر محمد, 2009, جريدة البينة في 19-8-2009 [↑](#footnote-ref-27)
28. حسن, 2010 [↑](#footnote-ref-28)
29. عبد النبي وليد عيدي, 2010, 10 [↑](#footnote-ref-29)
30. عبد النبي وليد عيدي, 2010, 14 [↑](#footnote-ref-30)
31. الشبيني, سنان, 2005, لبنان [↑](#footnote-ref-31)
32. زكريا دوري, دار اليازوري العلمية للنشرو التوزيع, عمان, 2006 [↑](#footnote-ref-32)
33. هلال, مانع خليفة, 2010 [↑](#footnote-ref-33)
34. الشبيني, سنان, 2005, لبنان [↑](#footnote-ref-34)